الثورة
الثلاثاء 15 ذو القعدة 1433هـ 2 أكتوبر 2012م العدد (17485)

اليمن تحتفل مع سائر دول العالم باليوم العالمي لـ"نبذ العنف":

العنف سلوك شاذ ومرفوض بطبيعة الإنسان وفطرته

استطلاع/ حسن شرف الدين

> تحتفل بلادنا اليوم مع سائر دول العالم باليوم العالمي لنبذ العنف والذي يصادف الثاني من أكتوبر من كل عام وهو اليوم الذي يوافق ذكرى ميلاد المهاتما غاندي.

اليوم العالمي لنبذ العنف تم إقراره من الجمعية العامة للأمم المتحدة في 15 يونيو 2007م بمساندة 142 دولة بناء على تقديم قدمته الهند باعتبار يوم ميلاد المهاتما غاندي الموافق الثاني من أكتوبر ليتم تحديده "اليوم العالمي لنبذ العنف" بكل أشكاله الاقتصادية والثقافية والإعلامية والدعائية.

ويعتبر المهاتما غاندي من أبرز الزعماء الوطنيين الذين ارتبطت أسماؤهم بالحركة الوطنية في الهند من أجل الحرية، وهو كان رائد حركة المقاومة بدون عنف ضد قوانين أو سياسات لإحداث تغيير أو ضمان تنازل، وغالباً ما تطبق على شكل مظاهرات، أو عصيان أوامر، أو احتلال مبان وإقامة حواجز لمنع مرور مواصلات المحتج ضده.

ومصطلح اللاعنف أو نبذ العنف جزء أساسي من فلسفة غاندي السياسية، وهو الذي جعله «رمزاً» عالمياً، يتجاوز حدود الهند. وتتخذ سياسة اللاعنف في نظر غاندي عدة أساليب لتحقيق أغراضها، منها الصيام والمقاطعة والاعتصام والعصيان المدني والقبول بالسجن.

ولم تكن أفكار المهاتما غاندي وفلسفته مصدر إلهام لحركة الحرية في الهند وحدها، و لكن للحركات التي انطلقت من أجل الحصول على الحقوق المدنية والحرية في جميع أنحاء العالم. ويعرف غاندي في كافة أنحاء العالم بلقب المهاتما وهي كلمة تعني بلغة الهندي "الروح العظيمة".

وقد دعت الهيئة الدولية دولها الأعضاء إلى الاحتفال بالثاني من أكتوبر (تشرين الأول) «ببث رسالة اللاعنف». وكان غاندي أطلق حركة العصيان المدني التي قادت العام 1947 إلى استقلال الهند عن القوة المستعمرة البريطانية، وقتل برصاص قومي هندوسي العام 1948م.

"الثورة" حاولت استطلاع رأي الحقوقيين ومنظمات المجتمع المدني والجهات المختصة حول أدوارهم في مجال "نبذ العنف" وما هي الطرق التي يتخذونها لتحقيق أهدافهم في هذا المجال وكيف ينظرون إلى الواقع وبرامجهم المستقبلية..

البداية كانت في وزارة حقوق الإنسان حيث التقينا بالأخت أشواق بكرين مديرة إدارة الطفل بالوزارة التي تحدثت عن العنف قائلة: العنف بشتى أنواعه مأساة يعاني منها الكبار والصغار من الفئات المستضعفة في كل مكان وإذا تحدثنا عن الأطفال وهي الفئة الأشد ضعفا في المجتمع بسبب عدم قدرتهم للدفاع عن أنفسهم وأيضا لعدم مقدرتهم على البوح بالعنف الذي يعانون منه نظرا لأن معظم العنف الموجه أليهم يكون من البيئة المحيطة بهم كأولياء أمورهم ويعاني الأطفال في بلادنا أيضا من العنف في المدرسة والشارع وأيضا الظروف الاقتصادية السيئة التي تعاني منها البلاد تعد عنفا على الأطفال الذين يتسرب الكثير منهم من المدرسة نظرا لعدم مقدرة ذويهم على توفير احتياجاتهم المدرسية والتحاقهم المبكر جدا بسوق العمل الذي يواجهون فيه أنواع شتى من العنف.

عدم وجود بيانات

وتقول بكرين: من المهام الأساسية للوزارة هي تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام والطفل بشكل خاص حيث تعمل الوزارة من خلال التوعية بحقوق الطفل لكافة فئات المجتمع للحد من العنف الموجه للأطفال إلى جانب الرصد لتلك الانتهاكات من خلال تلقي البلاغات والشكاوى الخاصة بالعنف الموجه للأطفال والعمل على حلها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وخصوصا الشبكة الوطنية لحماية الطفل التي تضم في عضويتها كافة الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية المعنية العاملة في مجال الطفل ومن الصعوبات التي تواجهنا في الوزارة واظن في معظم الجهات العاملة في مجال الطفل هي عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة ومفصلة ترصد جميع الانتهاكات التي يعاني منها الأطفال الى جانب صعوبة التعامل مع القضايا التي يتم ممارسة العنف فيها من قبل اولياء الامور على الأطفال تحت مسمى التربية وعجز التشريعات على البت فيها ونأمل خلال الفترة المقبلة من خلال عمل العديد من الجهات ذات العلاقة ومن بينها الوزارة في مراجعة وتعديل التشريعات الخاصة بحقوق الطفل إلى الحد من ظاهرة العنف وتعزيز حقوق الاطفال وتوفير بيئة مناسبة لنشأتهم .

منح التثقيف

من يشير المهندس يحيى الشرقي رئيس مؤسسة برامج التنمية الثقافية أن حقوق الإنسان والديمقراطية، وحقوق النساء والمساواة في المواطنة، والحوار المتعدد الأطراف بشأن القضايا التي تستهدف التنمية، تشكل محور الأهداف الرئيسة ومنهج العمل الأساسي لمؤسسة برامج التنمية الثقافية.. ففي الأعوام الماضية ومنذ نشأتها، قامت المؤسسة بتنفيذ عدد من المشاريع التي تندرج تحت البرامج التي تبنتها المؤسسة والتي تركز على قضايا بناء القدرات للمجتمع المدني، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر مناصرة قضايا النساء وبالذات في التعليم وفي المشاركة السياسية، والتركيز على الفتيات الشابات ومنحهن التثقيف اللازم لهن وفرص التعليم الملائمة لاحتياجاتهن، ومواجهة العنف ضد الإنسان والنساء بشكل خاص، والتعاون المحلي والدولي في قضايا الشأن العام والشفافية التي تسهم في التنمية والرقي والتقدم. وقد قامت بكل ذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني المختلفة وكذا بعض الجهات الرسمية والحكومية.

وفي مجال مواجهة العنف ضد النساء فقد قامت المؤسسة في العام 1993م بإنشاء لجنة اللاعنف، للتوعية بمخاطر العنف العائلي على النساء، وقد قدمت سلسلة من برامج التوعية في مقرات الصحف المختلفة وفي الأندية الرياضية والشبابية والثقافية، وفي الجامعات اليمنية. وقد أدت تلك الجهود الى رفع درجة الوعي بالظاهرة في اليمن، وانتشار برامج أخرى مماثلة. كما ساهمت المؤسسة كنتاج لنشاطها هذا في تأسيس المحكمة العربية الدائمة لمناهضة العنف ضد النساء في العام 1997م ببيروت، وانتخبت عضواً في هيئة التنسيق للمحكمة منذ عام 1997م وحتى آخر عام 2007م.. ومنذ عام 2006م تسعى المؤسسة لإقامة مشروع لمواجهة العنف ضد النساء برؤية إسلامية يعمل على تشجيع البحث العلمي والديني للبحث عن التناقضات أو الرؤى المناقضة لروح الإسلام التي يتشبث بها العامة، ويستغلها السياسيين الدينيين لتبرير العنف ضد النساء.

وفي إطار هذا المشروع عقدت المؤسسة ندوة واحدة تم فيها جمع كل الباحثين والباحثات في اليمن الذين أصدروا أبحاثا حول النساء والعنف من وجهة نظر إسلامية، ولا يزال المشروع قيد البحث عن تمويل. وفي هذا الإطار قامت المؤسسة بتوثيق وربط علاقات محلية وطنية وعربية ودولية مع مختلف الهيئات والشخصيات المناهضة للعنف ضد النساء والتنسيق معها وإقامة نشاطات ولقاءات مشتركة حسب ما تدعو الحاجة، كما قامت المؤسسة بتنظيم ندوة مشتركة مع ملتقى المرأة للدراسات والتدريب(كوتر) ضمت فيه عددا من الباحثين والباحثات الذين أصدروا بحوثا ودراسات عن العنف ضد النساء من مختلف التيارات السياسية القائمة. ومن المتوقع أن يعمل المشاركون والمشاركات في تلك الندوة كنواة استشارية للمؤسسة. وتقوم المؤسسة بمساندة الجهود التي تقوم بها شبكة شيماء لمواجهة العنف ضد النساء في اليمن، وإقامة الندوات والمحاضرات تحت مظلة الشبكة. وقد قامت المؤسسة عام 2005م بإحياء ذكرى الثامن من مارس بالدعوة لإيجاد حركة نسوية ناشطة بين أوساط المجتمع المدني في اليمن لمواجهة العنف.

كما قامت المؤسسة بالعمل في إطار تمكين النساء من التفاعل والمشاركة الايجابية في العملية الديمقراطية بالسير ضمن رؤية طويلة المدى وواضحة المعالم على أساس البناء التراكمي والخطوات المتتابعة، واحدة بعد أخرى. فكان العمل على التركيز على النساء كناخبات هو حصيلة العمل منذ عام 1993م وحتى أواخر عام 1998م. حتى صار تقليد مشاركة النساء كناخبات أمر مفروغ منه وثابت ومعتاد، تعمل من أجل حشدهن جميع الأحزاب والكتل السياسية المختلفة. وصار العمل من أجل تفعيل دور القيادات النسائية المختلفة من أجل جعل التصويت الانتخابي موجها نحو خدمة قضايا النساء هو الدور الذي لعبته المؤسسة وتستمر في القيام به مع كل المنظمات الحكومية وغير الحكومية الناشطة في اليمن خلال العشرية الأولى. فمنذ عام -2005 وحتى 2007م، قدمت المؤسسة مكاتبها وموظفيها لخدمة التنسيق بين المنظمات والأفراد الداعمين لمشاركة النساء في الانتخابات عبر إنشاء تحالف وطن.. كما أن هناك العديد من المشاريع المستقبلية للمؤسسة والتي تعد مناهضة العنف احد مكوناتها الاساسية.

مضاد للفطرة

ويعرف الشيخ الحسين السراجي -المدير التنفيذي لمنظمة دار السلام- العنف بأنه الشيء المضاد للفطرة البشرية التي فطر الله الناس عليها، فالخالق جل وعلا خلق الخلق ليتحابوا ويتراحموا ويتكافلوا غير محتاجين في ذلك لشرائع سماوية فالفطرة التي خلقها فيهم تقضي بذلك وإنما جاءت الشرائع لتكمل مسار الحياة وتنظم شئون حياة الناس وترقى بهم إلى المصاف التي جعلها الخالق جزاء لمن اتبع سبل السلام .

ومن الحقيقة القول بأن العنف منافٍ للطبيعة البشرية وهو في الحقيقة سلوك شاذ وشائنٌ وغريزة مرفوضة بطبيعة الإنسان وفطرته . وحين يمارسه الإنسان فإنما يكون غير موافق لطبعه السليم ونفسه السوية التي شرَّفها الله تعالى بالسمو و العزة .

العنف هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص آخر بصورة متعمدة ، ويستخدم العنف في جميع أنحاء العالم كأداة للتأثير على الآخرين، كما أنه يعتبر من الأمور التي تحظى باهتمام القانون والثقافة حيث يسعى كلاهما إلى قمع ظاهرة العنف ومنع تفشيها .

وهو – أي العنف – ظاهرة تتعدد المواقف وتتعدد أشكالها وأنواعها لكن نهايتها تتفق في إحدى الصورتين إما الإنتصار وإما الهزيمة .

وبالنسبة للدور الذي قدَّمته وتقدمه منظمة دار السلام في هذا الصدد فهي ما أنشئت إلا ولها هدف رئيسي يتمثل في مكافحة العنف الإجتماعي وقد عملت على كل ما من شأنه مكافحته والحد منه من خلال برامجها وأنشطتها المختلفة على كل النواحي فعلى سبيل المثال فإنه خلال عامين فقط بدءً من أكتوبر 2010م وحتى سبتمبر 2012م ساهمت مجتمعياً بفعاليات وأنشطة متعددة أبرزها المشاريع والأنشطة التوعوية مشروع الإسلام ودوره في مكافحة العنف الإجتماعي وتعزيز السلم والتضامن المجتمعيين والذي هدف إلى تناول ظاهرة العنف الاجتماعي بالدراسة العلمية التي تبين مصادره وأشكاله ومخاطره ، وتقديم مقترحات علمية وتربوية واجتماعية وقانونية للوقاية من العنف ومكافحته مع التأكيد على موقف الإسلام المناهض للعنف ، وبيان القيم الإسلامية المساندة للطرق العلمية والقانونية في مكافحة العنف الاجتماعي.

كما نفذت المنظمة مشروع الملتقى العام للجمعيات الخيرية ودورها في تعزيز السلام والتماسك الإجتماعي الذي هدف إلى توعية المشاركين حول التماسك الاجتماعي ، والتنمية البشرية وتقييم تجربة العمل الخيري في المناطق المستهدفة إضافة إلى تسهيل التشاور والتنسيق بين الجمعيات ، لتحقيق التكامل فيما بينها ، وكذا المساهمة في تطوير دور الجمعيات الخيرية.. ومشروع التماسك الإجتماعي وحل النزاعات الذي كان هدفه المساهمة في ترسيخ مبادئ السلم والتضامن والحد من العنف وتمكين القيادات المجتمعية من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة للوقاية من العنف وحل النزاعات عبر الوسائل التقليدية والحديثة ، كالصلح والوساطة والحوار والتفاوض ويندرج هذا المشروع في إطار أهداف منظمة دار السلام في مأسسة العمل المدني للحد من العنف وحل النزاعات عن طريق دمج المتدربين الجدد في شبكة لجان أنصار السلام في المناطق المتضررة في العنف.. بالإضافة إلى تنفيذ مشروع الشراكة المجتمعية لمواجهة التطرف والحد من العنف استهدف القيادات المجتمعية في محافظة شبوة بهدف دعم الشراكة المجتمعية في مواجهة التطرف والعنف من خلال رفع مستوى الوعي وتسهيل الحوار المجتمعي للخروج باستراتيجية للتدخل المستديم في الحد من التطرف والعنف عبر المشاركة الشعبية والمدنية.. ومشروع السلام والتماسك الإجتماعي استهدف المحافظات الأكثر تضرراً من العنف بهدف تحديد وتحليل عمليات السلطة والقوة الاجتماعية في المحافظات المستهدفة من خلال البحث الاجتماعي (الاثنوجرافي) وذلك من أجل رفع مستوى الحوار للمجتمع المحلي وترسيخ المواطنة والصلح بين القيادات القبلية والمدنية والدينية ، والهدف النهائي للمشروع هو استقرار المجتمع اليمني وتحقيق أمنه الاجتماعي وحماية مستقبله من أي احتمالات تهدد الاستقرار

والخلاصة فإنه لا يمكن تحقيق نتائج إيجابية ما لم تتضافر كافة الجهود الحكومية والمدنية والدينية والشعبية على كافة المستويات فإذا ما تكاملت هذه المؤسسات فإن النتائج ستكون طيبة ومثمرة وملموسة والله تعالى سيكتب لها التوفيق والسداد .

تعريف خاص

كما إلتقينا بالأخ نبيل الخضر رئيس مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع الذي حدثنا حول مهام المؤسسة في مجال نبذ العنف وخصوصا ضد الأطفال فقال: تعتمد مؤسسة إبحار للطفولة والإبداع التعريف الخاص بمنظمة الصحة العالمية الخاص بالعنف ضد الاطفال بشكل عام بصفته تعريفا جامعا وتعمل المؤسسة على هذا التعريف من الجوانب المتعلقة بالتوعية والتثقيف في سبيل مناهضته ضمن شبكة حماية الطفل الذى تعتبر مؤسسة إبحار إحدى أعضاء هذه الشبكة الوطنية المهمة بالإضافة الى عضويتها لشبكة المجلس العربي للطفولة والتنمية و شبكة كرين الدولية و wwsf كشبكة دولي تعمل في مجال حماية الاطفال من العنف الجسدي والجنسى.. وتؤكد المؤسسة على أهمية حماية الاطفال من شتى اصناف العنف والاساءة والاهمال والاستغلال الجسدي والحسنى.

تعتبر المؤسسة من المؤسسات المتخصصة في مجال ثقافة الطفل والذي يعتبر مدخلا واسعا لمناقشة والعمل على حماية الاطفال من العنف وذلك عبر الثقافة من خلال تدشين ورش عمل للأطفال والفنون التشكيلية وخصوصا عبر ورش رسم تعمل على إظهار رؤية الاطفال حول العنف الموجة ضدهم في البيت والشارع والمدرسة كما تعمل المؤسسة على إقامة أمسيات شعرية او قصصية للأطفال الموهوبين والتي غالبا ما تكون ضمن قضية من قضايا الاطفال سواء التعليمية منها او الثقافة أو تلك المتعلقة بالحماية.

وتقيم مؤسسة إبحار ضمن شراكتها مع شبكة wwsf في جنيف على إقامة فعالية سنوية خاصة بحماية الاطفال من العنف والاساءة والاهمال والاستغلال الجسدي والجنسي منذ العام 2007م وحتى الان وتنوعه هذه الفعاليات بين رحلات الى الحدائق و إقامة مهرجانات خطابية او مجموعه من الالعاب ذات الصلة بهذا الموضوع .

وفى نفس الوقت فقد عملت المؤسسة في العام الماضي على الدعوة الى عدم إشراك الاطفال فى النزاعات المسلحة أو التجنيد من خلال مجموعه من الاعمال كان من ضمنها تصميم مطوية خاصة بالأضرار التي تصيب الاطفال فى المظاهرات او النزاعات المسلحة وتقديمها للجمهور العام عبر تقنية المشاع الإبداعي وتوفيرها للنشطاء من افراج ومؤسسات وقد قامت الكثير من المؤسسات الشبابية والكبيرة أيضا بطباعته تأثى في مقدمتها المدرسة الديمقراطية و بيت التنمية كما عرض المنشور في نصف صفحة على جريدة الثورة اليومية وتوج العمل بفيلم كرتوني بسيط حول هذه المواضيع المتعلقة بحماية الطفل .

وقد تطور المشروع الى عمل مجلة متخصصة فى مجال حماية الاطفال من خلال القصص المصورة (مجلة قرح) والتي تم عمل عدد كبير من ورش القراءة لعدد من المؤسسات الرعائية والايوائية في صنعاء وعدن بالإضافة الى ورش عمل للاهل وتطوير فرق من الأهالي لحماية الطفل خلال العام الماضي وتطوير استراتيجية شعبية تم صناعتها بالشراكة مع الاهل مباشرة متخصصة في مجال حماية الطفل

وبالنسبة للأطفال فهناك وجود كبير للعنف في حياة الاطفال في البيت والشارع والمدرسة ويتنوع ما بين العنف اللفظي والجسدي او الجنسي ويحتاج الامر كما اعتقد الى عمل في جوانب متعلقة بالتوعية والتثقيف على مفاهيم الحماية الخاصة بالأطفال بالإضافة الى المهارات الحياتية بالنسبة للأطفال هذا عدا تفعيل القوانين او القرارات التي تقلل من نسب العنف ضد الاطفال وخصوصا في المدارس بالإضافة الى حماية الاطفال في المشاركة في التجنيد وخصوصا لدى الجماعات المسلحة المستقلة او حتى في جانب الدولة إن وجد .

وهنا أطالب بتفعيل برامج أكثر كفاءة في مجال حماية الطفل.. وتفعيل ادوار الثقافة والفنون والآداب في مجال حماية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال والاستغلال الجسدي والجنسي بالإضافة إلى حمايته من التجنيد أو الدخول في الجماعات المسلحة وغيرها.. وزيادة نسبة التشبيك في هذا المجال وتوسيعه ليشمل القطاع الخاص و المبادرات الشبابية والفاعلين المباشرين في حياة الأطفال بجانب مؤسسات المجتمع المدني النشطة في هذا المجال.. وتفعيل القوانين ذات الصلة وخصوصا في مجال العنف في المدارس.

تهديد رئيسي

ويقول المحامي والناشط الحقوقي في منظمة هود الأخ عبدالرحمن علي برمان: العنف هو تعبير عن القوة الجسدية التي تصدر ضد النفس أو ضد أي شخص آخر بصورة متعمدة أو إرغام الفرد على إتيان هذا الفعل نتيجة لشعوره بالألم بسبب ما تعرض له من أذى

ويشكل العنف التهديد الرئيسي للأفراد والمجتمعات من خلال تدمير قدراتها البشرية والاقتصادية وتدمر الحياة السياسية والمدنية وإشاعة الفوضى ، وتعاني كل فئات المجتمع من إضرار العنف لكن اعتقد أن الأطفال والنساء والطبقات المهمشة والفقراء واللاجئين من أكثر الفئات التي تعاني من العنف.

وتتعدد صور العنف ليكون اخطرها جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتهجير القسري والقتل خارج القانون ولاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب والإيذاء الجسمي والاعتقال التعسفي والكثير من أنواع العنف التي لا مجال لذكرها لكنني اعتبر أن أي شي يودي الإنسان ويسبب له الألم يعد نوع من أنواع العنف ، كما أن العنف يمارس من قبل الدولة أو أحد أجهزتها أو من قبل عصابات وجماعات مسلحة أو أفراد.

لذلك كان لزاما على الدولة أن تواجه ظاهرة العنف وتسعى للحد منها إلى أقصى قدر ممكن ولا يمكن لأي دولة أن تنجح في ذلك مالم يحدث تعاون ومشاركة من قبل المجتمع ومنظمات المجتمع المدني .

وتعد الهيئة الوطنية للدفاع عن الحقوق والحريات (هود) كأول منظمة يمنية راصدة لانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن من المنظمات التي أخذت على عاتقها حماية المجتمع من العنف (الانتهاك) ليس من خلال رصد الانتهاكات فحسب بل من خلال التصدي للانتهاكات بفرقها القانونية والإعلامية المنتشرة في ربوع الوطن وخاض ناشطوها معارك قانونية وإعلامية للتصدي للعنف الذي وقع على أفراد المجتمع وحققت هود نجاحات كبيرة في هذا المجال ولعل الحملة التي أطلقتها هود عقب إنشائها عام 98م لإغلاق السجون الخاصة بالمشائخ والنافذين وبعض المؤسسات الرسمية التي جاءت على خلفية وفاة ثلاثة سجناء في "كنتيرة" تركوا بدون طعام وشراب وسط حر الشمس في ذمار الأمر الذي أدى إلى إغلاق الكثير من السجون وكذلك الدفاع عن قضية الجعاشن ومتابعة قضايا المعتقلين والمخطوفين ورفع دعاوي ضد مسئولين أمنيين مارسوا الاعتقال التعسفي والتعذيب ضد مواطنين وتبنت هود الدفاع عن اليهود اليمنيين في عمران عند تعرضهم لبعض الاعتداءات وقدمت هود العون القانوني لضحايا العنف من الأطفال والنساء ونظرا لحجم ما يتعرضون له من عنف انشاءت هود مركز حماية المرأة والطفل وتعد هود خط الدفاع الأول عن الصحفيين الذين يتعرضون للعنف والاعتداء والاختطاف والمحاكمات ودافعت هود عن الطلاب واللاجئين وكل الفئات التي قد تتعرض للعنف

واتخذت هود وسيلتين رئيستين لمواجهة العنف الأولى: قانونية وتقدم للضحايا الذين يتعرضون للعنف أو أي نوع من الانتهاك عن طريق تكليف محام لمتابعة إجراءات القضية أمام القضاء وأجهزة الأمن وكذلك توجه المنظمة شكاوي ومذكرات للقضاء والجهات ذات العلاقة.. والثانية: توعوية إعلامية وذلك بنشر الانتهاكات وفضح الجهات التي مارستها أمام الرأي العام وأيضا إصدار التقارير الدورية التي يتم رصدها وعقد الندوات واللقاءات التلفزيونية واستغلال كافة وسائل الإعلام لنشر الثقافة الحقوقية وتعريف المواطنين بحقوقهم والدعوة لنبذ العنف .

وختاما يمكن القول ان كل انتهاك لقانون أو لحق إنساني هو في حقيقة الأمر شكل من أشكال العنف يمارسه طرف ضد آخر بفعل أطماع البشر التي خلق القانون للسيطرة عليها ووجدت منظمات المجتمع المدني من أجل مساعدة الدولة على انتهاج السياسات السليمة تشريعا وحكما وتنفيذا، وحين يساعد المجتمع المدني الدولة مثلا ممثلة بالسلطة التشريعية على سن قانون يجرم انتهاكا ما فإن مهتمه تستمر لمساعدة القضاء على الوصول إلى الحقيقة أو مساعدته على الحياد ودعمه معنويا في وجه المتنفذين أو المستقوين بالوظيفة العامة أو حتى بتضليل الرأي العام وهذا الاستقواء أو التضليل نعتبره نحن عنفاً، ولا تتوقف مهمة المجتمع المدني هنا بل تستمر لمساعدة أجهزة الإدارة على احترام القانون وانتهاج السياسات التي تراعي حقوق الإنسان وتمتد مهمة المجتمع المدني إلى مساعدة فئات المجتمع على معرفة حقوقها وكيفية الاستفادة بها دون الإضرار بحقوق الآخرين أو إلحاق الأذى بهم، والدفاع عنها أيضا كمقدسات لا يجوز مصادرتها أو تقييدها تحت أي ظرف أو لأي سبب.

■ الحسين السراجي

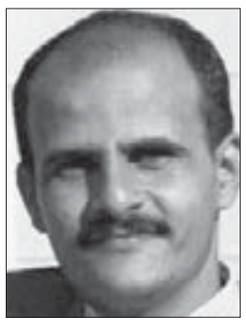
■ نبيل الخضر

■ عبدالرحمن برمان